

WATER RESOURCES AND FUTURE DEVELOPMENT IN EGYPT

Dewidar, H.H. and M.A. Marey

Agricultural Economic Research Institute, Agricultural Research Center

الموارد المالية ومستقبل التنمية في مصر
حافظ حافظ نويدار و محمد عبد الرحيم مرعي
معهد بحث الاقتصاد الزراعي - مركز البحوث الزراعية

المختص

تعتبر الزراعة هي المستهلك الرئيسي للمياه حيث أنها تستهلك ٧١,٧ % من إجمالي الاستخدامات المائية في مصر ومن ثم فإن العجز المائي يعني عجز القطاع الزراعي عن الوفاء بمتطلبات التنمية وأمنداد فراد المجتمع باحتياجاتهم من مياه الشرب و تكمن مشكلة البحث في سوء تخصيص الموارد المائية وتدور نواعتها واستخدام الغير الاقتصادي للمياه خاصة في النشاط الزراعي ، وبهدف البحث إلى التعرف على سبل ترشيد الموارد المائية في ضوء الاحتياجات المائية المتزايدة . واتبع البحث اسلوب التحليل الرصفي وتحليل البيانات المتاحة للتعرف على ملولاتها الاقتصادية للوصول إلى أهم المؤشرات لتحقيق هدف البحث .

١- قدرت المؤشر المالي المصري بحوالي ٢٦,٢٩ مليار م٣ تستهلك الزراعة وحدها حوالي ٧١,٧% منها لاحتياجات الشرب والاستخدامات الحضرية والصناعية والملاحة والموازنات وتوليد الكهرباء فتبين
٢٢,٩% من جملة الاستخدامات المائية في مصر بينما قدر فقدان
١٧,٥ مليار م٣ تتمثل حوالي ٢١ مليار م٣ وبالتالي يبلغ الفائض الذي يمكن استخدامه في عمليات
الاستصلاح حوالي ٨٠٠ مليون م٣، وهو لا يرقى بـ ٣٠٠ مليون م٣ بمطالبات التنمية.

-٢- قدر إجمالي الوفر المائي المستقبلى من تعبئة الموارد المائية مستقبلاً بحوالى ٣٩,٣ مليار م٣ من تنفيذ مشروعات أعلى النيل خارج حدود مصر وتقدير المياه في البحيرات الشمالية والتلوّس في استخدام المياه الجوفية ومياه الصرف الزراعي والصناعي والمصabi بشروط معينة .

كما تبين ان اهدار الثروه المائية على المستوي اللكلي والمزرعى يشكل بيتاً مع مبدأ التنمية المستدامه حيث ان مصر تعانى من النقص الحاد في الموارد المائية بالإضافة الى تدهور نوعيتها والسحب غير المتوازن لخزانات المياه الجوفيه وعدم الاستفاده الكامله من مياه المطر وطرق الاستخدام غير الاقتصادى للمياه خاصة في النشاط الزراعي باستخدام اسلوب الرى بالغمر ما يؤثر بالتالى على زيادة استهلاك الزراعه من الموارد المائية ويقتضى ذلك الاستفلاك الرشيد للموارد المائية والحد من الفوائد المائية والتقليل الى القمى حد ممكناً من استخدام اسلوب الرى التقليدى والتوجه فى استخدام تقنيات الرى الحديثه مثل الرى السطحى المطور والرى بالرش والرى بالتنقيط والحد من زراعة المحاصيل ذات المerten المائي المرتفع وترشيد استخدام المياه الجوفيه وعدم السحب الجائز منها، واعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصحى بعد معالجتها، وترشيد استخدام الموارد المائية فى المناطق الصناعية والحضارية وتحلية مياه البحر بإستخدام الطاقة الشمسية لاتاج مياه عزبه قليلة التكثيف

وأخيراً تمحضت استراتيجية تنمية الموارد المائية على ثلاثة محاور رئيسية :
الأولى : ترشيد استخدامات الموارد المائية من خلال وضع تركيب محسوب مناسب .
الثاني : توفير مصادر مائية جديدة وذلك بالاستفادة من مياه الصرف الزراعي وخفض الكمية المفقودة من مياه النيل في البحيرات .
الثالث : تطهير كفاءة استخدام مياه الري من خلال تطوير نظم الري الحقلي بغرض ترشيد استخدام مياه الري وتقليل الفقد وخفض التلوث .

المقدمة

الماء شريران الحياة ولا يستطيع الإنسان والحيوان البقاء بدونها بل هي سبب وجودهم ، وتقدر كمية المياه في العالم بحوالي 1000 مليون كم³ تغطي 71% منه مساحة الكرة الأرضية ، وتمثل كمية المياه العذبة حوالي 40 مليون كم³ بنسبة 3% من جملة المياه ، منها 2.5% مياه عذبة متجمدة ، 12% أنهار وبحيرات عذبة ، 10% مياه جوفية ، 10% مياه عذبة تتخلل التربة وأجسام الكائنات العية^(١) .

وتقع مصر في منطقة ذات مناخ جاف ، وتبعد مساحتها للكثافة حوالي مليون كم² ، وتقدر مساحة الأرضية الزراعية بحوالى 8,40 مليون فدان أي حوالي 3% فقط من مساحة مصر الكلية ، وتمثل في الشريط الضيق حول نهر النيل والדלתا ، ويد نهر النيل المصدر الرئيسي للمياه في مصر وتحتقر الزراعة المستهلك الأول لمياه النيل حيث تستهلك 83% من المياه العذبة في مصر ، كما أن أكثر من 95% من الناتج الزراعي يتحقق من الأرضي الزراعية المروية^(٢) .

كما أن نهر النيل يأتي بعده من خارج مصر من قواصم مطرية ثم تغير المياه في النهر في مناطق جافة غير مطرية ، مما يفقد الكثير من إيراده بالبخر والتشرب ، وتعتمد مصر على مياه النيل بنسبة تتدنى 90% ولباقي من المصادر الأخرى ، مما يجعل ضرورة الفهم الواضح لاستثمار الموارد المائية التحلية والتي تضيق موطئها والمحافظة على توسيعها من التلوث وترشيد استخدامها وذلك كمتطلبات التنمية المستدامة لصالح الأجيال القادمة . ومع الزيادة السكانية وبيات حصة مصر من مياه النيل عند 55 مليون م³ فإن نصيب الفرد من المياه ينخفض منه ثلثة أخرى ، حيث بلغ حوالي 860 م³/السنة عام ٢٠٠٣ م بالإضافة إلى قدره 67% عن متوسط نصيب الفرد عام ١٩٤٧ م والذي بلغ 2604 م³/السنة ومن المتوقع أن يصل متوسط نصيب الفرد عام ٢٠٢٥ إلى حوالي 582 م³ وهو مستوى الفقر العالمي^(٣) .

مشكلة البحث :

الزراعة هي المستهلك الرئيسي للمياه في مصر ، ومن ثم فإن العجز المائي يعني عجز القطاع الزراعي عن الوفاء بمتطلبات التنمية ، وإبدال أفراد المجتمع باحتياجاتهم ، كما أن عجز المياه يخضع لضرائب ومعايير معينة في استخدامه في الزراعة بالإضافة إلى ما يتمتع به من درجة شديدة نوعها متبايناً في الاستخدام بوجه عام وفي الزراعة بوجه خاص ، ويؤكد ذلك أن استخدام المياه في الإنتاج الزراعي يتم وفق ضوابط غير دقيقة يتم اغلبها بالتوزيع النسبي على مستوى المراكز دون الاهتمام المناسب بأهمية كلأمة الاستخدام والتقطيع على مستوى الميكرو والتي بلغت حوالي 50% ، كما أن نظرة المزارعين إلى عجز المياه على أنه مورد حر ليس له سعر لذي إلى الإسراف في استخدامه ، كما أن زيادة الفقد من المياه خلال مراحل التوزيع وحتى وصولها للحق بلغ (٢٥-٤٠%) وزيادة الملوثات في المياه كل ذلك لدى إلى عدم كفاءة استخدام مياه الري في الزراعة ، وبالتالي تكمن مشكلة البحث في سوء تخصيص الموارد المائية والحفاظ عليها من التلوث وال فقد وليس في ندرتها فقط .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على سبل ترشيد الموارد المائية في ضوء الاحتياجات المائية المتزايدة في المجالات المختلفة وخاصة استخدامها في الري بمعدل تعبئة تلك الموارد لموجهاً احتياجات التنمية المتراصده من المياه .

ومن هذا الهدف الرئيسي يمكن استخلاص مجموعة من الأهداف التالية .

- التعرف على حجم المياه من الموارد المائية والاحتياجات المائية الحالية .
- تنمية الموارد المائية لمقابلة الطلب المتزايد عليها مستقبلاً .
- ترشيد استخدام مياه الري .
- فوائد المياه وتأثيرها وكيفية المحافظة عليها .